الاثنين ٣ / شباط/٢٠٢٥

الرئيس الشرع بعد لقائه ولي العهد السعودي في الرياض: لمسنا رغبة حقيقية لدعم سوريا؛ الشرق الأوسط: الشرع في السعودية.. دلالات الزيارة الخارجية الأولى؛ الشرق الأوسط: الشرع والموعد السعودي؛ العرب: زيارة الشرع إلى السعودية تعكس إدراكا متبادلا لخطورة التصعيد في المنطقة؛ الجزيرة: كيف ستعيد روسيا ترتيب أوراقها مع إدارة الشرع في سوريا؟ واشنطن بوست: إسرائيل تبني مواقع استيطانية جنوب سوريا! إسرائيل اليوم: عميد إسرائيلي سابق يعتبر استعراض حماس لقوتها دحض لادعاءات قادة إسرائيل! بوتين: ترامب سيعيد النظام بسرعة كبيرة والنخب الأوروبية سترضخ لأوامره؛ حرب تجارية جديدة: كندا والمكسيك تفرضان رسوما جمركية جوابية على الولايات المتحدة؛ الخليج: هل بدأت الحرب التجارية؛ نيويورك تايمز: ٥ أسئلة تشرح رسوم ترامب على كندا والمكسيك والصين؛ ناشيونال إنترست: عصر القطب الواحد انتهى – ماذا ستفعل الولايات المتحدة؛ الجزيرة: كيف ساهم ترامب في القفزة الصينية الكبرى؟ فوكس نيوز: الاعتراف بالذكر والأنثى فقط كنوعين بيولوجيين – ماذا وراء وثيقة ترامب..؟!!

الموضوع الرئيس: الإدارة السورية الجديدة تتحرك باتزان لافت..؟!!

نشرت الرئاسة السورية بيانا صادرا عن الرئيس أحمد الشرع، عقب لقائه بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أمس في الرياض. وقال الشرع في بيانه: **"أجرينا اليوم اجتماع مطولا لمسنا وسمعنا من خلاله، رغبة حقيقية لدعم سوريا في بناء مستقبلها، وحرصا على دعمِ إرادة الشعبِ السوريَّ ووحدة وسلامة أراضيه...** وعملنا على رفع مستوى التواصل والتعاون في كافة الصعد، **لا سيما الإنسانية والاقتصادية، حيث ناقشنا خططا مستقبلية موسعة، في مجالات الطاقة والتقانة، والتعليم والصحة، لنصل معا إلى شراكة حقيقية، تهدف إلى حفظ السلام والاستقرار في المنطقة كلها، وتحسين الواقع الاقتصادي للشعب السوري، هذا بجانب استمرارِ التعاونِ السياسي والدبلوماسي تعزيزا لدورِ سوريا إزاء المواقف والقضايا العربية والعالمية، خصوصا بعد النقاشات التي أجريت في العاصمة السعودية الرياض، خلال الشهرِ الفائت".**

وبحسب روسيا اليوم، فإنّ لهذه الزيارة أبعاد إقليمية أهمها عودة سوريا إلى حضن العلاقات العربية التي عانت خلال السنوات الماضية من فتور بين دمشق والعواصم العربية.

وعززت الليرة السورية قيمتها أمام الدولار في مختلف المناطق السورية بعد زيارة أمير قطر ل دمشق فضلا عن زيارة الرئيس الشرع أمس إلى الرياض.

وبحسب الشرق الأوسط، اكتسبت زيارة الشرع إلى السعودية، أمس، أهمية قبل أن تجري، نظراً لعدد من العوامل الجوهرية والاستراتيجية التي أسهمت في ذلك. ويبرز كثير من الأسباب والدوافع لاختيار السعودية وجهةً أولى، **وعدّد المحلل السياسي السعودي منيف الحربي، أربعة منها**؛ فإلى جانب الثقل الاستراتيجي السعودي على المستوى الدولي، وتأثيرها الواسع، وقدرتها على مساعدة القيادة السورية الجديدة في تحقيق وحدة الأراضي السورية واستقرارها في المرحلة الانتقالية، **رأى الحربي** أن التقدير السوري للدور المحوري والجوهري للرياض **«لتمهيد الطريق للاعتراف العربي والإقليمي والدولي بالإدارة السورية الجديدة»**، من خلال اجتماع الرياض بشأن سوريا الذي عُقد في ١١ كانون الثاني الماضي، **أوّل الأسباب**؛

وثاني الأسباب رفع العقوبات، ويرى الحربي أن الحراك والجهد الذي تبذله الرياض لرفع العقوبات الأحادية والأممية عن سوريا أفضى في مرحلته الأولى إلى رفع بعضها، **«والعمل متواصل مع الأطراف الدولية للرفع الكامل للعقوبات»**؛ **وثالث الأسباب**، الجانب الإغاثي، خصوصاً مع الاستجابة اللافتة للسعودية، بعد تسيير جسر جوّي إغاثي بالإضافة إلى جسر بري إغاثي عبر الأردن، في مساعدات «لا حدود لها»، كما أكدت السعودية؛ **أما الرابع فيتمحور حول الاقتصاد**، وبالنظر إلى التطلّعات المستقبلية لسوريا، يلعب النمو الاقتصادي السعودي والاستثمارات السعودية دوراً في هذه الزيارة، **حسب الحربي، الذي يرى أن الرئيس السوري «ينظر بإعجاب إلى (رؤية السعودية ٢٠٣٠) ويراها مثالاً يُحتذى به لتحقيق التنمية والتطور في سوريا على غرار ما تحقق في السعودية»، وأردف** أن **«الشرع سيأمل في استمرارية الدعم السعودي السياسي والاقتصادي والإغاثي علاوةً على التجربة السعودية في الإصلاح الاقتصادي والإداري ومكافحة الفساد».**

ووفق **الشرق الأوسط، ينظر المراقبون السوريون** إلى الزيارة الأولى للشرع في الوقت الحالي من المرحلة الانتقالية **بعين التفاؤل، ويقرأون «الرسائل السورية المبكرة».** ويصف **رئيس حركة التجديد الوطني السورية**، عبيدة نحاس، ذلك بالقول إن الزيارة **«ليست مجرد رسالة إعلامية وسياسية، بل توجُّه واعٍ نحو السعودية بوصفها العمق الاستراتيجي لسوريا وشعبها». ووفقاً للحربي، «ستعمل الرياض على تمكين القيادة السورية الجديدة من توحيد الأراضي السورية واستقرارها» مضيفاً أن المرحلة الانتقالية يجب أن تكون مرحلة تحقق إعادة البناء السياسي والاقتصادي والتنموي الذي**

يشمل جميع مكونات الشعب السوري من دون إقصاء لأي طرف، وألّا تكون سوريا مصدر قلق لأيٍّ من جيرانها أو للمنطقة، وأن تكون دمشق ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي العربي.

ورأى غسان شربل رئيس تحرير الشرق الأوسط، أنّ تجربة الشرع في الأسابيع الماضية أوحت بأن الرجل أعد خلال الانتظار الطويل في «جمهورية إدلب» برنامجاً تفصيلياً لتبديد مخاوف الداخل والخارج. فاجأ زائريه. شعروا بأن الرجل يشق طريقه بسلاح الواقعية مدركاً خطورة تطبيق الوصفات الجامدة التي يمكن أن توقع سوريا الجديدة في العزلة أو الاحتراب الأهلي، وتمنع العالم من مد يد المساعدة لها. قال زوار إنه يملك القدرة على الاستماع والإقناع. والقدرة على المرونة والحزم؛ والقدرة على قبول الآخر، وتفادي الإصرار على فرض الزي الموحد في بلاد تتعدد فيها الانتماءات العرقية والدينية والمذهبية؛ وبينهم من رأى أن الرجل يعرف المنطقة ويعرف العالم. وقدموا دليلاً أنه لم يسارع إلى الوقوع في فخ رد فعل سريع على السلوك الإسرائيلي المفرط في عدوانيته رغم تبخر الحضور الإيراني على الأرض السورية؛ لاحظوا أيضاً أنه سدد ضربة قاتلة إلى «محور الممانعة»، لكنه امتنع عن الاحتفال، وقلّص الحضور العسكري الروسي من دون إطلاق عبارات ثأرية.

واعتبر المحلل أنّ اختيار الشرع السعودية وجهته الأولى تعبير عن إدراكه اهتمام السعودية الدائم ببقاء سوريا عضواً فاعلاً في أسرتها العربية مع احترام إرادة شعبها ودعم سيادتها ووحدة أراضيها وحلمها في الاستقرار والازدهار. ولقاء الشرع مع حامل مشعل النهضة السعودية الأمير محمد بن سلمان موعد استثنائي سيترك بالتأكيد بصماته على موقع سوريا الجديدة في عائلتها العربية وعلاقاتها الدولية. ولفت شربل إلى أنّ الزائر السوري يعرف السعودية؛ فهو وُلد في الرياض، وسار فيها خطوات طفولته؛ ويعرف السعودية الحالية، وهي قوة استقرار وشراكات استثمار وازدهار؛ يعرف أيضاً الدور الذي لعبته في إقناع دول غربية بخفض العقوبات على سوريا تمهيداً لطيّها؛ ويدرك حجم المساعدة التي يمكن أن توفرها السعودية لبلاده في عالم يعيش على توقيت رجل اسمه دونالد ترامب. يدرك أيضاً أن الاستحقاقات الإقليمية تتدافع، فحين كان في طريقه إلى السعودية كان نتنياهو يتوجه إلى البيت الأبيض الذي اختار الإقامة مجدداً في عهد رجل المفاجآت والمنعطفات والمبادرات؛ موعد الشرع السعودي مهم للبلدين ولاستقرار سوريا والشرق الأوسط..!!!!

ووفق صحيفة العرب، ركزت المحادثات بين الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان الأحد في الرياض، على ضرورة دعم الاستقرار في سوريا، ما يعكس إدراكا متبادلا لخطورة التصعيد في المنطقة ورغبة مشتركة في تعزيز الاستقرار الإقليمي. وتريد السعودية من خلال الانفتاح على سوريا الجديدة لعب دور في تهدئة الأوضاع في المنطقة مع تجنب النزاعات التي قد تؤثر على أمنها واستقرارها الاقتصادي، وهو بالضبط ما تسعى إليه القيادة

السورية الجديدة التي تعمل على إعادة بناء علاقاتها مع الدول العربية، ما يعكس رغبة في تجنب أي صدام إقليمي، مع التركيز على إعادة الإعمار. وتعوّل السلطات في دمشق على دعم الدول العربية لاسيما الخليجية، لإعادة إعمار البلاد ومعالجة تداعيات النزاع المدمّر الذي دام ١٣ عاما وأدى إلى دمار واسع في البنى التحتية السورية.

وتعمل دمشق والرياض على تعزيز العلاقات بينهما في مرحلة ما بعد سقوط نظام بشار الأسد، مع إعراب السلطات الجديدة عن رغبتها في فتح صفحة جديدة مع المملكة. وقالت الخبيرة في مركز الأهرام للدراسات السياسية بالقاهرة رابحة سيف علام إنّ "السعودية تؤدي دورا مهما في إعادة دمج سوريا الجديدة في الصفّ العربي وعلى الساحة الدولية أيضا". وأضافت "تستفيد السعودية بشكل مباشر من إرساء الاستقرار في سوريا الجديدة"، موضحة أنّ "إيران أصبحت خارج المشهد في سوريا، ما أضعف نفوذها العام في المنطقة"..!!!

في سياق آخر، استشرف تقرير في موقع الجزيرة ملامح شكل العلاقة المستقبلية بين روسيا وسوريا في ضوء هذه المتغيرات الإستراتيجية، بعد سقوط نظام الأسد الذي حمل في دلالته الإستراتيجية إعادة تموضع مختلف بالنسبة لسوريا على مستوى العلاقات الدولية والإقليمية. ووفق التقرير لن يتحدد مستقبل العلاقات بين دمشق وموسكو بناء على الحمولة التاريخية لهذه العلاقة ولا من الرغبة السياسية للبلدين، وإنما من خلال التموضع الجيوسياسي لدمشق ضمن المحاور الدولية والإقليمية بما يحقق مصالحها لأن هوية سوريا الجيوسياسية تتسم بتعقيداتها الناجمة عن موقعها الإستراتيجي وتداخل مصالح القوى الإقليمية والدولية فيها. وهنا ستسعى دمشق إلى تعزيز موقعها كدولة مستقلة قادرة على تحقيق التوازن بين مختلف الأطراف الفاعلة، بما في ذلك روسيا والغرب، مع تجنب الانحياز المطلق لأي محور. كما لن تصطف دمشق في محور موسكو طهران، لكنها بالوقت نفسه لن تتخلى عن علاقاتها مع دولة مهمة وعضو في مجلس الأمن ولاعب دولي مهم مثل موسكو، لكن هذه العلاقات ستكون محكومة بما سيقدمه الغرب من بدائل لدمشق. ويمكن لعدد من الملفات أن تحدد شكل العلاقة بين موسكو ودمشق:

أولاً، الملف العسكري، حيث يلعب الملف العسكري دورا رئيسيا في تحديد شكل ومستقبل العلاقات بين موسكو ودمشق ويشمل ذلك مستقبل القواعد العسكرية وتسليح الجيش السوري؛ وتكمن مشكلة القواعد العسكرية بالنسبة لدمشق في ارتباطها بالذاكرة السيئة للسوريين حيث قدمت هاتان القاعدتان الغطاء الجوي لقوات النظام وتسببت بتهجير عدد كبير من الشعب؛ كما تتوجس دمشق من هذه القواعد التي تقع في منطقة قريبة من حاضنة نظام الأسد وهو ما يحمل دمشق على الحذر من أن تتحول هذه القواعد إلى بوابة للتدخل في الشأن الداخلي السوري أو الاتصال ببعض رجالات النظام السابق؛ أضف أن الاتحاد الأوروبي يشترط إخلاء القواعد الروسية في طرطوس وحميميم لرفع

العقوبات عن دمشق وهو ما يدفع دمشق للموازنة بين مصلحة بقائها ومصلحة رفع العقوبات، لكن دمشق غير مستعجلة على اتخاذ هذا الموقف مع دولة مهمة مثل روسيا قبل أن يكون هناك مقابل مستحق، وفي الوقت نفسه لن تقبل دمشق أن تقوم هذه القواعد بممارسة نشاط عدائي ضد أي دولة صديقة لدمشق. بالمقابل، فإن هذه القواعد لم تعد تشكل تلك الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لموسكو، فقد سحبت الكثير من عتادها من قاعدة طرطوس وحميميم، وباتت تتمتع ببديل عنهما في ليبيا؛

أما بالنسبة لتسليح الجيش، فيشكل تحديا كبيرا بالنسبة لدمشق خصوصا بعد تدمير الغارات الإسرائيلية لنحو ٨٠% من عتاد جيش النظام. وتاريخيا، فقد اعتمدت سوريا على السلاح والخبراء الروس في تطوير السلاح والتصنيع، لذا، فإن تغيير نمط التسليح يعني تغيير هوية الجيش القتالية، وهنا تدرك دمشق أن الغرب لن يقوم بتسليح جيشها بدون اتفاق سلام مع إسرائيل؛ وتظهر تركيا كبديل مقبول، فإذا حصلت دمشق على السلاح التركي عندها سيكون التخلي عن السلاح الروسي خيارا مطروحا بالنسبة لدمشق وهو ما يعني خسارة موسكو لأهم ملف يمكن أن يعيد بناء نفوذها في سوريا.

ثانياً، الملف الاقتصادي، إذ لم يعد الوصول إلى المياه الدافئة يشكل أولوية في تفكير صانع القرار الروسي بالنسبة للعلاقة مع دمشق، بل هناك ما هو أهم من ذلك وهو موقع ودور سوريا كبلد يقع على خطوط ممرات الطاقة والغاز. كما أنه من المرجح أن تمتلك سوريا احتياطيا كبيرا من الغاز، إذ تحدث تقرير هيئة المسح الجيولوجي الأميركية عن وجود احتياطي بنحو ١.٧ مليار برميل من النفط، و١٢٢ تريليون قدم مكعب من الغاز في منطقة شرق المتوسط لم يتم الكشف عنها حتى الآن، وهو أمر مهم لموسكو التي بنت نفوذها في أوروبا من خلال احتكار توريد الغاز.

وكانت موسكو أبرمت عام ٢٠١٣ مع النظام اتفاقا للتنقيب عن الغاز يمتد ٢٥ عاما بتمويل روسي، ولا شك أن دمشق ستعيد دراسة هذا الاتفاق بناء على مصالحها، وتحديد ما إذا كانت ستلغيه أو أن تستمر به خصوصا أن هذا الاتفاق وقع في ظرف سياسي كان النظام فيه بحاجة للدعم الروسي ضد الثورة. في المقابل، فإنه من المحتمل أن تكون سوريا ضمن الإستراتيجية الأوروبية لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي. واستغلت روسيا ظروف الحرب في سوريا لإبرام اتفاقيات غير متوازنة مع نظام الأسد لها طابع الرشوة السياسية، فقد وقع النظام اتفاقا يعطي روسيا امتياز إدارة مرفأ طرطوس عام ٢٠١٩ لمدة ٥٠ عاما، والحال ذاته في ملف استثمار الفوسفات، وغير ذلك من المشاريع؛ أما ملف ديون موسكو، فهو ملف إشكالي في العلاقة بين البلدين، خصوصا إذا صنفت دمشق هذه الديون على أنها ديون كريهة تمت في ظروف سياسية غير صحية، مما يعني أن هذه الديون ستكون ملفا تفاوضيا بين الطرفين. ومن المرجح أن يرتبط ملف الديون بملف الأموال التي نقلها الرئيس المخلوع بشار

الأسد من البنك المركزي السوري إلى موسكو، التي تتراوح بين ١٢ إلى ١٦ مليار دولار وهي أموال تطالب دمشق باستعادتها لملكية الشعب السوري.

ثالثاً، الملف السياسي، ويرتبط الاعتراف الدولي بسوريا إلى حد كبير بدور روسيا كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي. وتسعى دمشق لاستثمار هذا الوضع لتأمين غطاء دولي، خاصة إذا تعرضت لضغوط من أوروبا والولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن تأخر الدبلوماسية الروسية في زيارة دمشق يعكس ربما أولويات أخرى لموسكو. وهنا يمكن تحديد موقف دمشق من موسكو، بعد أمور، منها التعهد بالحصول على دعم سياسي ودبلوماسي في المحافل الدولية، وضمان الحماية من أي ضغوط غربية أو إقليمية. خصوصا أن موسكو كانت أول بلد مبادر للدعوة إلى رفع العقوبات عن سوريا بعد سقوط نظام الأسد في مجلس الأمن.

ويمكن اعتبار أن العلاقات مع روسيا تتسم بشيء من الأريحية كونها لا تتدخل بالشؤون الداخلية للدول كما هو الحال بالنسبة للدول الغربية؛ لكن ستبقى الذاكرة التاريخية للشعب السوري التى تربط بين روسيا وجرائم نظام الأسد وتقديم موسكو حق اللجوء لبشار الأسد تواجه تحديا كبيرا أمام تحسين العلاقات بين البلدين. ولا بد من الإشارة أيضا، إلى أن لدى دمشق تخوفا من انقلاب المزاج الروسي ضدها، خصوصا بدعم تمرد في الساحل، الذي ارتبط تاريخيا بموسكو، كما أنها تتحاشى أن يفهم أي انفتاح على روسيا أنه موقف معاد لأوكرانيا.

من جهتها، تدرك روسيا أن العلاقة مع دمشق لن تكون كما كانت مع نظام الأسد، فسوريا اليوم بحاجة لأموال إعادة الإعمار القادمة من الغرب، وروسيا ليست دولة مانحة. وستتأثر علاقات موسكو بدمشق إلى حد كبير بمستوى علاقة روسيا مع الدول الإقليمية المؤثرة في سوريا، خصوصا تركيا والسعودية وقطر والمحيط العربي الذي بات يبحث عن علاقات متوازنة بين الغرب ومحور الصين، روسيا..!!!!

أخبار عن سورية:

واشنطن بوست: إسرائيل تبني مواقع استيطانية جنوب سوريا..؟!!

كشفت صحيفة واشنطن بوست أن إسرائيل تبني مواقع استيطانية جنوب سوريا وتثير مخاوف محلية من الاحتلال. وتظهر صور من الأقمار الصناعية حصلت عليها واشنطن بوست أكثر من نصف دزينة من المباني والمركبات في قاعدة إسرائيلية محاطة بالأسوار، بالقرب من قرية جباتا الخشب في محافظة القنيطرة. كما بنت إسرائيل مبنى متطابقا تقريبا على بعد ٥ أميال إلى الجنوب، ويرتبط كلاهما بطرق ترابية جديدة توصل إلى مرتفعات الجولان التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧.

وأكدت الصحيفة أن المباني والمركبات الإسرائيلية تشير إلى وجود طويل الأمد، وليس كما تدعي إسرائيل أنه مؤقت.

وقال ويليام غودهاند، محلل الصور في كونتستيد غراوند، وهو مشروع بحثي مستقل يتتبع التحركات العسكرية من خلال صور الأقمار الاصطناعية في مناطق الصراع، إن موقعي البناء الجديدين، الواقعين داخل ما كان حتى وقت قريب تحت سيطرة سوريا، يبدو أنهما قاعدتان للمراقبة الأمامية، متشابهتان في البنية والأسلوب مع تلك الموجودة في الجزء الذي تحتله إسرائيل من مرتفعات الجولان. ونقلت الصحيفة عن رئيس بلدية جباتا الخشب محمد مريود قوله إن الإسرائيليين يبنون قواعد عسكرية. وأضاف أن الجرافات الإسرائيلية دمرت أشجار الفاكهة في القرية وأشجارا أخرى تقع في جزء من محمية طبيعية من أجل بناء البؤرة الاستيطانية بالقرب من جباتا الخشب، **وقال "أخبرناهم أننا نعتبر هذا احتلالا".**

الأراضي الفلسطينية المحتلة:

إسرائيل اليوم: عميد إسرائيلي سابق يعتبر استعراض حماس لقوتها دحض لادعاءات قادة إسرائيل..؟!!

قال قائد سابق في الجيش الإسرائيلي إن مشاهد الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة والصور التي تخرج من هناك لا تُظهر أن حماس منهارة أو قد سُحقت أو تفككت، ناهيك عن كونها قد دمرت. وأضاف العميد احتياط زفيكا حاييموفيتش وهو خبير إستراتيجي وقائد سابق لنظام الدفاع الجوي في جيش الاحتلال، أن حماس لا تزال هي الحاكم الوحيد لقطاع غزة، وذلك برغم تأكيدات كبار المسؤولين العسكريين وقيادات الحكومة الإسرائيلية أن الحركة فقدت معظم قدراتها وجرى تفكيكها، وأن تحكمها في الرأي العام المحلي آخذ في التراجع.

ومع إقراره، في مقاله في صحيفة إسرائيل اليوم اليمينية، أن صفقة الإفراج عن الأسرى ضرورية، وأنه كان ينبغي تنفيذها في وقت مبكر، إلا أنه يزعم أن حماس تستغل كل مرحلة من مراحل إطلاق سراح الأسرى لتقديم عرض يهدف لإظهار سيطرتها على القطاع. وأوضح أن قدرة حماس على التنظيم والحفاظ على الرموز الخارجية، والتي تجلت في ارتداء عناصرها الزي الرسمي، وفي المركبات المجهزة، والتصوير المسرحي، والأعلام، ووجود الشرطة وغير ذلك -إلى جانب العروض العسكرية للمقاتلين المسلحين والمركبات- هو مشهد أبعد مما كان يتوقعه المرء من جماعة سُحقت وجُرِّدت من قدراتها. وتساءل حاييموفيتش: هل حماس لا تزال قادرة على حشد قواتها ومعداتها بهذا الشكل المنظم سواء من حيث الحجم أو من حيث الظروف خلال أيام، بعد كل هذا القصف والضغط العسكري الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي على غزة، وهي معزولة تماما عن العالم الخارجي؟

وأجاب أن هذا أمر يتعذر فهمه ويتطلب تفسيرا من قادة الجيش الإسرائيلي، **"وهو ما لم نسمعه منهم حتى الآن"، مضيفاً أن صورة النصر التي سعى الإسرائيليون إلى رسمها في هذه الحرب تبدو بعيدة المنال، مؤكدا أن سيطرة حماس على القطاع تزداد إحكاما مع مرور الوقت. وختم مقاله بالإعراب عن أمله** في أن تكون المشاهد المقبلة من غزة دافعا لقادة الجيش الإسرائيلي إلى إعادة تقييم الأوضاع، وعليهم أن يسألوا أنفسهم: **"أين أخطأنا؟ والأهم من ذلك، إلى أين نذهب من هنا؟ ما هو الواقع الذي سيبقى في غزة في اليوم الذي نعيد فيه آخر أسير إلى الوطن؟"..!!!!**

أخبار ومواضيع متنوعـة:

بوتين: ترامب سيعيد النظام بسرعة كبيرة والنخب الأوروبية سترضخ لأوامره... حرب تجارية جديدة: كندا والمكسيك تفرضان رسوما جمركية جوابية على الولايات المتحدة... الخليج: هل بدأت الحرب التجارية... نيويورك تايمز: ٥ أسئلة تشرح رسوم ترامب على كندا والمكسيك والصين... ناشيونال إنترست: عصر القطب الواحد انتهى – ماذا ستفعل الولايات المتحدة... الجزيرة: كيف ساهم ترامب في القفزة الصينية الكبرى..؟!!

أعلن الرئيس ترامب أن بلاده ستفرض رسوما جمركية على الاتحاد الأوروبي، مشيرا إلى أن بروكسل تعامل الولايات المتحدة بشكل سيئ.

وقال الرئيس بوتين إن النخب الأوروبية كانت تفضل جو بايدن لكن الرئيس ترامب، لديه مفاهيم مختلفة حول ما هو جيد وسيء. وأضاف أنّ النخب السياسية الأوروبية حاربت ترامب وتدخلت في الانتخابات الرئاسية الأمريكية وأصيبت بالارتباك بعد فوزه. وقال إنّ ترامب سيستعيد النظام بسرعة كبيرة عبر شخصيته **والنخب الأوروبية سترضخ أمام أوامره "تقف قريبا عند أقدام سيدها وتهز ذيولها بلطف"؛ القادة الأوروبيون في الماضي كان لديهم الشجاعة للقتال من أجل آرائهم الخاصة واليوم لا يوجد مثل هؤلاء الأشخاص.**

من جهته، أعلن رئيس وزراء كندا جاستن ترودو فرض رسوم جمركية على واردات أمريكية تبلغ قيمتها ١٥٥ مليار دولار، ردا على رسوم فرضها ترامب على واردات كندية.

بدورها، أعلنت رئيسة المكسيك كلاوديا شينباوم أنها وجهت وزير الاقتصاد بفرض رسوم جمركية جوابية على الولايات المتحدة، واتخاذ تدابير أخرى لحماية مصالح المكسيك.

ورجحت صحيفة **نيويورك تايمز أن تتأثر شركات صناعة السيارات الأمريكية بقرار ترامب فرض رسوم جمركية ثقيلة على الواردات من كندا والصين والمكسيك. وقالت الصحيفة: "إن جميع شركات صناعة السيارات تقريبا ستشعر بتأثير الرسوم الجمركية الجديدة التي فرضها الرئيس ترامب**

يوم السبت على السلع المستوردة من كندا والمكسيك والصين". ومن المتوقع أن تؤدي الرسوم الجمركية إلى ارتفاع أسعار السيارات في الولايات المتحدة وتأخير التسليم.

وكتبت افتتاحية الخليج الإماراتية، قائلة: نفذ وعده كما أعلن خلال حملته الانتخابية، ووقّع الرئيس ترامب أوامر بفرض رسوم جمركية على كندا والمكسيك والصين. إذ ستفرض واشنطن رسوماً بنسبة ٢٥ في المئة على المنتجات المستوردة من كندا والمكسيك، مع نسبة ١٠ في المئة على موارد الطاقة من كندا. وأوضح البيت الأبيض أن السلع الواردة من الصين ستفرض عليها رسوم جمركية بنسبة ١٠ في المئة، إضافة إلى الرسوم الجمركية الحالية؛ هذا يعني أن الحرب التجارية التي لوّح بها ترامب بدأت، وأنه يضع الجميع، الأصدقاء والحلفاء والخصوم، في سلة واحدة، وأن أوروبا سوف يأتي دورها، ولن تكون بمأمن من قراراته التي تعتقد أن الولايات المتحدة الدولة الوحيدة في العالم التي لها حق تحديد مسار الاقتصاد العالمي. وذلك سوف يؤدي إلى حرب تجارية وأزمة تضخم غير مسبوقة؛

وعليه، توقع بنك غولدمان ساكس أن تؤدي التعريفات الشاملة على كندا والمكسيك إلى انخفاض النمو بنسبة ٠.٤ نقطة مئوية، وأن أي تباطؤ في أكبر اقتصاد في العالم سيكون له آثار في النمو العالمي، نظراً لأهمية وقوة الولايات المتحدة. ولم تتأخر الصين في الرد، فأعلنت أنه «لا يوجد منتصرون في الحروب التجارية أو الجمركية»، وأنها بصدد إعداد حزمة قرارات للرد على أوامر ترامب، وقالت وزارة التجارة الصينية: «الصين تأمل أن تنظر الولايات المتحدة إلى مشاكلها، وتتعامل معها بشكل موضوعي وعقلاني، بدلاً من التهديد المستمر للدول الأخرى بالرسوم الجمركية»؛ وسارعت كندا إلى إعلان موقفها أيضاً بأنها سترد بالمثل على الرسوم الأمريكية؛ والدول الأوروبية بدأت تستعد لمواجهة قرارات ترامب المتوقعة بفرض رسوم جمركية مماثلة؛ ولايات متحدة جديدة، ورئيس أمريكي جديد، وإدارة جديدة لا تشبه أي إدارة أمريكية سابقة تقود العالم نحو خيارات غير مألوفة.. بدأت إرهاصاتها تتبدّى بحروب تجارية قد تقود إلى حروب أخرى..!!!

وتناول مقال مراسلة الشؤون التجارية دانييل كاي في صحيفة نيويورك تايمز الأوامر التنفيذية الأخيرة التي أصدرها ترامب، بفرض رسوم جمركية على كندا والمكسيك والصين، واستعرض ٥ محاور مهمة لفهمها. ووجد مقال كاي، أن الرسوم الجمركية قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع على المستهلكين الأميركيين والتضخم الاقتصادي، ويعود ذلك إلى أن الدول المتأثرة مسؤولة عن أكثر من ثلث الواردات الأميركية، وسيدخل قرار الرئيس حيز التنفيذ يوم الثلاثاء:

أولاً، ما هي نسبة الرسوم الجمركية؟ فقد فرض أمر ترامب، رسوما بنسبة ٢٥% على جميع السلع الواردة من كندا والمكسيك، بجانب رسوم بنسبة ١٠% على منتجات الطاقة الكندية، كما فرض رسوما بنسبة ١٠% على البضائع الصينية. **ومن المحتمل أن تضر هذه الإجراءات بقطاعات تصنيع السيارات والإلكترونيات في المكسيك، ومعالجة المعادن في كندا، والزراعة وصيد الأسماك وإنتاج السيارات في الولايات المتحدة؛ ثانياً، متى سترتفع الأسعار؟ حيث** يرجح المقال أن ترتفع أسعار السلع غير المعمرة مثل المواد الغذائية في غضون أسابيع، بينما قد يأخذ ارتفاع أسعار السلع المعمرة مثل السيارات فترة أطول بسبب وجود مخزون حالي منها. **ويحذر** المقال من ارتفاع عام للأسعار في مختلف الصناعات إذا ظلت الرسوم الجمركية سارية على المدى الطويل؛

ثالثاً، ما أثر الإجراءات على المستهلكين الأميركيين؟ ولفت المقال إلى أن الرسوم قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار على المستهلكين الأميركيين، **إذ أنه من المتوقع أن تنقل الشركات ثمن التكاليف الإضافية إلى المستهلك بدلا من استيعابها، تماما كما فعلت في إطار الرسوم التي فرضها ترامب في ولايته الأولى. وبالتالي من المتوقع ارتفاع الأسعار بشكل عام، بما في ذلك في متاجر البقالة ومحطات الوقود، وخاصة في الغرب الأوسط الأميركي حيث يتم تكرير النفط الكندي وتحويله إلى وقود، ويحذر المحللون من أن هذه الرسوم قد تؤدي إلى التضخم وتباطؤ النمو الاقتصادي؛**

رابعاً، كيف برر ترامب قراره؟ فقد قال ترامب إنه فرض الرسوم ردا على فشل كندا والمكسيك بالسيطرة على الهجرة غير النظامية وتهريب المخدرات إلى الأراضي الأميركية. وأشار المقال إلى أن ترامب أصدر أوامره بموجب "قانون الصلاحيات الاقتصادية الدولية الطارئة"، في محاولة منه لتوسيع نطاق حالة الطوارئ التي أعلنها في يوم تنصيبه، خصوصا فيما يتعلق بالهجرة والمخدرات. وبدورها هددت كندا بالرد باستهداف سلع أميركية معينة، بينما تخطط المكسيك لاتخاذ تدابير أخرى، **ونوه المقال إلى أن أوامر ترامب تشمل أحكاما لزيادة الرسوم إذا ما تم اتخاذ أية تدابير انتقامية بحق الولايات المتحدة؛**

خامساً، ما ردة فعل الشركات الأمريكية؟ فرغم الإشارات التحذيرية المبكرة بخطوات ترامب، إلا أن الشركات الأميركية لم تسارع إلى استيراد البضائع من الدول المستهدفة، **ولكن خبراء قالوا إن نقل البضائع عن طريق السكك الحديدية والطرق ازداد بشكل طفيف في الشهر الماضي، مما يشير إلى أن بعض الشركات حاولت نقل البضائع قبل سريان الرسوم..!!!**

ولفت توماس غراهام في مجلة **ناشيونال إنترست الأمريكية، إلى أنّ الولايات المتحدة تحتاج إلى إعادة تعريف دورها في الشؤون العالمية، ماذا يعني ذلك وما الذي يتطلبه الأمر؟ وأوضح أنّ إن النظام الدولي القائم على القواعد الليبرالية والذي بنته الولايات المتحدة وحافظت عليه في السنوات**

التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، يتفكك بوتيرة متسارعة؛ فبعد فترة من الود بعد نهاية الحرب الباردة، عادت المنافسة بين القوى العظمى بقوة، ووجدت الولايات المتحدة نفسها في مواجهة قوتين رئيسيتين: الصين وروسيا. وفي الوقت نفسه، تتقرب القوى الأصغر من عضو واحد أو أكثر من أعضاء هذا الثلاثي؛ وعلى نحو أكثر عمومية، تتدفق القوة والديناميكية العالمية بعيداً عن المجتمع الأوروبي الأطلسي، الذي يشكل جوهر النظام الليبرالي. ورغم مقاومة الولايات المتحدة لهذه الفكرة، فإن العالم يتجه نحو التعددية القطبية غير الليبرالية، وإن لم تكن بالضرورة معادية لليبرالية.

وتابع الكاتب: لقد واجهت الولايات المتحدة عالماً متعدد الأقطاب من قبل، لكنها لم تنخرط بنشاط كقطب للقوة. ومنذ استقلالها وحتى نهاية القرن التاسع عشر، استغلت التنافسات الأوروبية لتعزيز مصالحها في أوروبا دون التورط في الشؤون الأوروبية، ودون الانخراط في منافسة متعددة الأقطاب. وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبح العالم أحادي القطب، مما سمح للولايات المتحدة بتزعم العالم على أسس النظام الليبرالي الذي يدعم التفوق الأمريكي في المستقبل. ولكن كيف ستتفاعل الولايات المتحدة مع التعددية القطبية الناشئة؟

هناك اليوم مدرستان للتعامل مع هذا التحدي؛ إحداهما تدعو للتراجع والحد من مشاركة الولايات المتحدة بالعودة للسياسة الخارجية لحقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية؛ وتدعو المدرسة الأخرى لاستعادة النظام وصياغة إطار ثنائي القطب كأساس للمشاركة؛ **لكن كلا المدرستين لا تهدفان إلى وضع الولايات المتحدة في موقف يسمح لها بالمشاركة النشطة في عالم متعدد الأقطاب حقاً. لماذا تعتبر المدرستان غير كافيتين لتحقيق الأهداف الأمريكية؟**

إن أنصار سياسة التراجع محقون في اعتقادهم بأن الولايات المتحدة بلد آمن في الأساس بسبب موقعها الجيوسياسي وإمكانات قوتها. ولكن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتحمل البقاء بمعزل عن التطورات العالمية؛ وفي عالم اليوم المترابط الذي يكتنفه التنافس بين القوى العظمى، تحتاج التوازنات الإقليمية إلى رعاية مستمرة. وليس من الضروري أن تكون الولايات المتحدة حاضرة في كل مكان في الخارج، لكن ينبغي لها أن تضمن وجودا نشطا لها في أماكن عديدة في الخارج، خصوصا على أطراف القارة الأوراسية الشاسعة التي تشمل: أوروبا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وشمال شرق آسيا والقطب الشمالي.

وعلى النقيض من ذلك، يعتقد أنصار استعادة النظام العالمي أن الولايات المتحدة تحتاج إلى أن تكون حاضرة بشكل نشط في الخارج. لكنهم يريدون أن تشارك الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم في تعزيز القيم الديمقراطية الليبرالية والدفاع عنها، وليس فقط في المناطق الحيوية لأمن أميركا. **وبهذه الروح، يسعون إلى مواجهة التعددية القطبية الناشئة بتقليصها إلى صراع بين الديمقراطية**

والاستبداد؛ كما أن أنصار هذه المدرسة يدعون للتعامل مع دول مثل الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية كمحور للاضطرابات، رغم أن الدول المذكورة ليست على توافق تام حول جميع القضايا. وتفضل كل منها التعامل مع الآخرين على المستوى الثنائي وليس على كونها جزء من تحالف أوسع. ولا بد من التنويه أنه رغم تفضيل مدرسة استعادة النظام، فإن بقية دول العالم ترفض الإطار الثنائي القطبية بما فيها دول أوروبا ودول شرق آسيا وتعمل بعناد على تعزيز التعددية القطبية.

تشكيل نظام متعدد الأقطاب: تتلخص مهمة تشكيل نظام متعدد الأقطاب بالاعتراف بالقوى العظمى المحتملة الأربع وهي (إضافة للولايات المتحدة): روسيا والصين والهند وأوروبا. وتحديد التحديات التي تفرضها كل قوة من هذه القوى. وبناء على ذلك تصبح مهمة الولايات المتحدة صياغة نهج للتعامل مع خصوصيات كل قوة بما يتسق مع نهج شامل في التعامل مع الشؤون العالمية؛ بحيث تقوم الولايات المتحدة بتقييد الصين كقوة عظمى، بينما ترعى الهند كقوة عظمى واحدة، وتحافظ على روسيا كقوة عظمى واحدة، وأخيرا تحرص أن تتشكل أوروبا في هيئة قوة عظمى واحدة.

وأوضح المحلل أنّ الولايات المتحدة تقوم بتقييد طموحات الصين الجيوسياسية، وخاصة في قطاع التكنولوجيا، لضمان تفوقها. وعلى الولايات المتحدة أن تسيطر على مشكلة الديون المتصاعدة، ورفع المعايير التعليمية والصحية الراكدة، وتعزيز نظامها البيئي، والتغلب على الاستقطاب السياسي الحاد لتجهيز نفسها للمنافسة الحادة المقبلة مع الصين؛ كما إن الدعم الأمريكي للهند يجب أن يتمثل في تعزيز صناعاتها الدفاعية، ليس فقط من خلال تزويدها بالمعدات الغربية، بل من خلال مساعدتها على تحديث صناعاتها الدفاعية محليا وتعزيز دورها كلاعب عالمي؛ إن الاعتراف بروسيا كقوة عظمى يشكل عنصرا أساسيا في الهوية الوطنية الروسية. ولكن المحافظة على روسيا كقوة عظمى يستلزم مواجهة الاحتضان الروسي المتزايد للصين نتيجة العقوبات الغربية. ولن تتمكن الولايات المتحدة من تمزيق هذا التحالف الاستراتيجي الحالي بين البلدين، ولكن يمكنها تخفيفه عن طريق تخفيف العقوبات على روسيا حتى تتمكن الشركات الروسية والغربية من التعاون في آسيا الوسطى والقطب الشمالي. وهذا بدوره يقلّص من النفوذ الصيني المتزايد في المنطقتين: إن الهدف القريب ليس فصل روسيا عن الصين، بل ضمان أن أي صفقات تعقدها روسيا مع الصين، سواء كانت دبلوماسية أو تجارية، لا تميل لصالح الصين بقدر ما هي عليه الآن.

وبحسب المحلل، فإن أوروبا تمتلك كل القدرات الاقتصادية والتكنولوجية اللازمة لكي تصبح قوة عظمى، ولكنها تفتقر إلى الإرادة السياسية والتماسك؛ فمنذ الحرب الباردة، سمحت الدول الأوروبية لقدراتها الدفاعية بالضمور لتعميق الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية، والاعتماد على الولايات المتحدة في تحقيق الأمن. لكن عليها الآن أن تتحمل مسؤولياتها كقوة عظمى للتعامل مع الطوارئ الأمنية.

مسؤولية الولايات المتحدة: إن النجاح في النظام المتعدد الأقطاب سيتطلب من واشنطن إعادة النظر في سلوكها؛ وهذا يتطلب اعترافا بأن القوى العظمى تتمتع بحكم ذاتي استراتيجي، وتسعى لتحقيق مصالحها سواء توافقت أم تعارضت مع مصالح الولايات المتحدة؛ وينبغي للولايات المتحدة أن تعترف بحدود قوتها وأن تحدد أولوياتها للدفاع عن مصالحها الحيوية؛ وفي هذا العالم المتعدد الأقطاب الناشئ لن تستطيع الهيمنة على العالم أو إخضاع البلدان الأخرى لإرادتها. ولذلك عليها إظهار الزعامة عن طريق دمج مصالح متباينة ومتنافسة بما يصب في صالحها. وبعبارة أخرى عليها التلاعب بالتعددية القطبية بمهارة..!!!

وأفاد تقرير في موقع **الجزيرة**، أنه **وبحسب جيمس ماك غريغور الباحث الاقتصادي، ورئيس منطقة الصين في شركة أبكو الاستشارية العالمية**، فإنّ **الرئيس ترامب بات جزءا من الفلكلور السياسي الصيني على الإنترنت منذ توليه الرئاسة في ولايته الأولى، يُصوّر مثل "بطل غير مقصود". ويرى غريغور** أن **"الصين شهدت لحظة اسمها دونالد ترامب، حين أيقظهم على حقيقة مفادها أنّهم في حاجة إلى جهد أكبر لرفع مهاراتهم العلمية والإبداعية، فانفجرت عضلاتها التصنيعية المتقدّمة في الحجم والتطوّر والكمية في السنوات الثماني الماضية".**

هناك شواهد كثيرة على الطفرة الصناعية والاقتصادية والتكنولوجية الصينية التي بنيت بشكل ما على مقولة شي جين بينغ؛ فالضجة التي أحدثها مؤخرا إطلاق تطبيق "ديب سيك" (DeepSeek) حين قلب موازين المعادلات العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي يعد نموذجا عن هذا الصعود الصيني المتنامي، الذي بات يشكل تحديا للولايات المتحدة والغرب. ويتجاوز هذا التحدي البعد التكنولوجي إلى الاقتصادي والعسكري والجيوسياسي. ويرسم ما سيكون عليه الصراع العالمي بين قطبين، حين سيقود الذكاء الاصطناعي آفاق المستقبل. ويهدد "ديب سيك" - المفتوح المصدر والمنخفض التكلفة- الاستثمارات الضخمة التي ضخّتها شركات التكنولوجيا الأميركية، مثل ميتا ومايكروسوفت وغوغل وإنفيديا وأوراكل وغيرها، في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، وكذلك أسس التوريد العالمية التي احتكرتها هذه الشركات الأميركية طويلا.

وتقول الخبيرة الإستراتيجية في الأسواق الآسيوية في "ساكسو ماركت"، تشارو تشانانا، لصحيفة نيويورك تايمز إن الهيمنة الأميركية في هذا مجال الذكاء الاصطناعي "ليست أمرا مفروغا منه"، وربما قد تكون انتهت كما حصل في غيرها من المجالات، وفق محللين آخرين. ووفق تقرير الجزيرة، تكمن أهمية الإنجاز الصيني في تجاوزه المحاولات الأميركية على مدى السنوات الماضية لكبح قدرة بكين على الوصول إلى أحدث الرقائق التي تشغل أنظمة الذكاء الاصطناعي المتقدمة والتي توفرها بالأساس شركة إنفيديا، ومن ثم منع الصين أو إبطاء تقدمها في اكتساب نماذج الذكاء الاصطناعي المتطورة؛ فرغم كل تلك التضييقات، فقد وصلت الصين إلى ذروة هذه الصناعة الحيوية للمستقبل -

أيضا عبر شركة "علي بابا"، التي أطلقت بدورها نموذجها (Qwen 2.5 Max)، **وهو ما يعتبر تهديدا حقيقيا للهيمنة الأميركية في مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي، ويعيد تشكيل المشهد التكنولوجي العالمي مع وجود فاعل للصين.**

ويشير تقرير **المعهد الأسترالي للسياسة الإستراتيجية**، بعنوان: **السباق العالمي نحو قوة المستقبل، إلى تفوق صيني نوعي بفارق بيّن عن الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا الدقيقة والحساسة. وحسب تقرير عام ٢٠٢٣، باتت الصين رائدة عالميا في ٣٧ من أصل ٤٤ تقنية حساسة مثل الدفاع، والفضاء، والروبوتات، والطاقة، والبيئة، والتكنولوجيا الحيوية، والذكاء الصناعي، وتكنولوجيا الكم، بينما تتقدم الولايات المتحدة في ٧ مجالات فقط، بينها أنظمة الإطلاق الفضائية والحوسبة الكمية؛ لقد حققت الصين الاستقلالية ثم التفوق، وغزت الأسواق العالمية تدريجيا.** ويؤكد **توماس فريدمان** في مقال في **نيويورك تايمز** أن **"ما يثير الخوف هنا هو أننا (أي الولايات المتحدة) لم نعد نصنع الكثير من الأشياء التي ترغب الصين في شرائها، فهي قادرة على صنع كل شيء تقريبا، على الأقل بتكلفة أقل، وفي كثير من الأحيان بشكل أفضل".**

من جهته، يرى الصحفي والمحلل الاقتصادي نوح سميث في تقرير على مدونته أن "هذا المستوى من الهيمنة الصناعية من قبل دولة واحدة لم يشهده العالم إلا مرتين، من قبل المملكة المتحدة في بداية الثورة الصناعية، ومن قبل الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة". وحسب تقرير سميث، فإن ذلك يعني بالضرورة أنه في ظل حرب إنتاج ممتدة (كما يحدث فعليا)، ليس هناك ما يضمن أن العالم بأسره موحدا يمكنه هزيمة الصين بمفردها، وهي التي اكتسحت أسواقا عالمية كثيرة خصوصا في جنوب العالم.

وحسب أرقام وكالة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، باتت حصة الصين من الإنتاج الصناعي العالمي نحو ٣٠% عام ٢٠٢٣، **وبحلول عام ٢٠٣٠، يتوقع أن تحتكر الصين ٤٥% من إجمالي التصنيع العالمي، وهو ما يعادل أو يتفوّق على إنتاج الولايات المتحدة وجميع حلفائها، وفق أرقام الوكالة... وتستند الطفرة الصناعية والتكنولوجية الصينية إلى عوامل مختلفة، بينها الثروات الهائلة والقوى العاملة الضخمة والسوق الاستهلاكية الكبيرة، والتشجيع على الابتكار والبنية التحتية المتطورة، والاستثمار الموجه في التعليم والبحث العلمي، بالإضافة إلى ترسخ قيمة العمل في المجتمع، والدعم الحكومي السخي للمشاريع الصناعية والتكنولوجية.**

واعتمدت الصين على سياسة إقراض هائلة؛ تضاعف أيضا نشاط المؤسسات البحثية والجامعات؛ وتعمل في الصين أكثر من ٤٥٠٠ شركة في مجال الذكاء الاصطناعي؛ تخرّج نحو ١.٤ مليون في علوم الكمبيوتر والمجالات ذات الصلة في الصين لعام ٢٠١٩-٢٠٢٠ (البكالوريوس والدراسات

العليا)، مقابل نحو٢٨٧ ألفا في الولايات المتحدة في العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩؛ **وبذلك تمتلك الصين مددا لا ينضب من الطلاب المتخصصين في الهندسة والعلوم ومؤسسات جامعية وبحثية باتت نشطة وفعالة وتحظى بدعم كبير من الدولة، وباتت تستقطب أيضا آلاف الطلاب الأجانب**؛ تراهن الصين على ما أطلق عليه شي جين بينغ "التنمية العالية الجودة"، بدلا من النمو السريع الذي حققته في السنوات الماضية؛

ولم تكن مفاجآت الصين مؤخرا فقط في صناعة الذكاء الاصطناعي، بل حققت أيضا طفرة لافتة في الصناعات العسكرية، واستطاعت أن تحقق تفوقا نوعيا على الولايات المتحدة، في مقاتلات الجيل السادس؛ وباتت الصين الدولة الثانية، بعد الولايات المتحدة، التي تمتلك مقاتلتين شبحيتين من الجيل الخامس، في حين تمتلك روسيا مقاتلة واحدة وهي "سو-٥٧"؛ **ويصنف موقع غلوبال فاير باور الصين ثالث قوة عسكرية في العالم**؛

في المقابل، **تعتمد تحليلات -غربية في معظمها- على عوامل قصور في الاقتصاد الصيني** وعلى وجود تناقضات داخلية، بينها شيخوخة السكان وفقدان قوة العمل تدريجيا، وطبيعة النظام الذي يتحكم في كل المجالات للإشارة إلى أن الطفرة الصينية لن تستمر بنفس الزخم، ويستحضر بعض المحللين على سبيل المقارنة، صعود وسقوط تجربة الاتحاد السوفياتي، **ولكن رغم عوامل القصور، تبدو الصين قوة اقتصادية صلبة، يصعب تشبيهها بالاتحاد السوفياتي السابق، وهي تمتلك، حسب المحللين والخبراء، من القدرات والموارد التي تطورها باستمرار ما يجعلها قادرة على المنافسة كقوة عظمى. ومع بدء ولايته الجديدة، يعيد ترامب الرفع من حجم التحديات أمام الصين عبر فرض رسوم جمركية جديدة، وإشعال حرب تجارية، لكن بكين ترفع أيضا من حجم رهاناتها في سباقها الحالي والمستقبلي مع الولايات المتحدة، في صراع يرتبط بالمصالح وبقيادة العالم مستقبلا..!!!!**

فوكس نيوز: الاعتراف بالذكر والأنثى فقط كنوعين بيولوجيين – ماذا وراء وثيقة ترامب..؟!!

لفتت كارول ماركوفيتز في فوكس نيوز إلى أنّ من أهم الأوامر التنفيذية التي أصدرها ترامب كانت الوثيقة التي أقرت جنسين فقط: الذكر والأنثى. وعلّقت بالقول: في الحقيقة ينبغي أن لا يكون هناك حاجة إلى تعريف الرجل والمرأة لأن واقع البيولوجيا واضح. لكن السنوات الأربع الماضية كانت عالمًا خياليًا حيث اعتقد الناس أنهم قادرون بالفعل على تغيير جنسهم عند الولادة، وكُلّف بقيتنا بالتظاهر بأن هذا كان كذلك؛ إن الأمر التنفيذي، الذي حمل عنوانًا رسميًا "الدفاع عن النساء من التطرف في أيديولوجية النوع الاجتماعي واستعادة الحقيقة البيولوجية للحكومة الفيدرالية"، **يلغي هراء النوع الاجتماعي الذي اجتاح بلادنا، وهذا يلخص الأمر على أفضل وجه: "إن القضاء على الواقع البيولوجي للنوع الاجتماعي يسيء إلى النساء من خلال حرمانهن من كرامتهن وسلامتهن"؛ إن**

الرجال والنساء على حد سواء يتأذون من الانزلاق إلى الخلل الوظيفي الناجم عن التظاهر بإمكانية تغيير الجنس البيولوجي، لكن النساء هن الأكثر تضرراً. حيث أن الأمر يتجاوز المربع الذي يجب وضع علامة عليه في نموذج فيدرالي.

وأردفت الكاتبة: لقد تعرّض الأمر التنفيذي للكثير من النقد، حيث أعلن موقع MSNBC على الإنترنت أن **النائبة سارة ماكبرايد، أول عضو متحول جنسيًا في الكونغرس، قالت: "إن الأمر التنفيذي لترامب لا يمكن أن يمحو مجتمع المثليين جنسياً ومزدوجي الميل الجنسي وذوي الهوية الجنسية المتغيرة". وقد يكون هذا صحيحاً،** فالأمر التنفيذي لا "يمحو" أي شخص بأي حال من الأحوال، **ولكنه يعيد الأمور إلى الوضع الطبيعي المألوف، فهناك رجال وهناك نساء ولا يوجد خيار ثالث، وليس لكم خيار سوى التعامل مع الأمر..!!!**

******

تنويه:

هذا التقرير يرصد المواقف والآراء الواردة في مجموعة من الصحف العربية والعالمية حول القضايا الساخنة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يعبر بالضرورة عن رأي حركة البناء الوطني.